ما نسب إلى الفراء
وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفه

سعد بن سويف المضياني

الحمد لله المنزه عن الأمثال، والمستأثر بالكمال، والمحمود على كل حال. وأصلي وأسلم على خير العالمين، وقائد الغر المحجلين، والمبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، واهدنا سواء السبيل، وبعد:

فلا شك أن أبا زكريا الفراء علم لا يمكن أن يخلو من اسمه بحث يعنى بمسائل النحو والتصريف، كما أنه لا شك في أن كتابه معاني القرآن من أعظم كتبه التي ألفها إن لم يكن أعظمها على الإطلاق.

وكنت خلال دراستي لبعض المسائل ألحظ أن هناك آراء تنسب إليه وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفها، ولكني لم أجد من خص ذلك بمؤلف أو بحث مستقل، فعقدت العزم على أن أخصها بهذا البحث الذي عنونته بـ(ما نسب إلى الفراء وفي كتابه معاني القرآن ما يخالفه).

ومما هو جدير بالتنبيه أني لم أدخل في هذا البحث إلا ما نسب إليه صراحة، أما ما نسب إلى الكوفيين وفي معاني القرآن ما يخالفه فإني استبعدته من هذا البحث؛ لأني لم أشأ أن أجعل مجالا للظن في النسبة، وإن كان هناك من قد يرى دخول الفراء في هذه النسبة.

كما أني لم أشأ أن أتزيد في البحث فأعقد مبحثا للحديث عن الفراء؛ لظهور استغناء الفراء والقارئ عن مثل هذا المبحث.

وقد أسست هذا البحث على هذه المقدمة، وبنيته على الآراء المنسوبة إلى الفراء وفي معانيه ما يخالفها، مرتبا الآراء المدروسة على ترتيب أبواب الألفية المشهور، ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وأسأل الله التوفيق، وأعوذ به من فتنة القول والعمل.

أولا: دراسة الآراء المنسوبة إلى الفراء:

الضمير:

١. مجيء ضمير الشأن في باب (كان).

نسب أبو حيان[١] (ت:٧٤٥هـ) إلى الفراء أنه أنكر سماع نحو: كان زيد قائم، وتابعه السيوطي[٢] (ت:٩١١هـ) مصرحا بأنه يمنع مجيء الضمير الشأن في باب (كان).

وبالرجوع إلى معاني القرآن وجدت الفراء يصرح بجواز ذلك، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد**﴾[٣] معترضا الكسائي فيما رآه من أن (هو) في الآية ضمير شأن: "وقد قال الكسائي فيه قولا لا أراه شيئا. قال: (هو) عماد. مثل قوله: ﴿**إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ**﴾[٤]. فجعل (أحد) مرفوعا بـ(الله)، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنه)، ولا يكون العماد مستأنفا به حتى يكون قبله (إن) أو بعض أخواتها، أو (كان) أو الظن"[٥].

كما أنه وجه على هذا بعض القراءات والأساليب[٦].

٢. إعراب ضمير الفصل.

نسب ابن مالك[٧] (ت:٦٧٢هـ)، وأبو حيان[٨]، والمرادي[٩] (ت:٧٤٩هـ)،

(١) انظر: التذييل والتكميل٢/ ٢٨٢.

(٢) انظر: الهمع١/ ٢٣٥.

(٣) الإخلاص: ١.

(٤) النمل: ٩.

(٥) معاني القرآن للفراء٣/ ٢٩٩.

(٦) معاني القرآن للفراء١/ ١٨٦، ٣٦١، ٢/ ٣٢٨.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية١/ ٢٤٥.

(٨) انظر: التذييل والتكميل٢/ ٣٠٠، وشرح اللمحة البدرية١/ ٣٧٩.

(٩) انظر: الجنى الداني٣٥١.

وابن هشام[١] (ت:٧٦١هـ)، وابن عقيل[٢] (ت:٧٦٩هـ)، والسيوطي[٣] إلى الفراء أنه يرى أن لضمير الفصل موضعا من الإعراب، وموضعه باعتبار ما قبله، فإذا قلت: كان زيد هو القائم، فـ(هو) في محل رفع؛ لكون (زيد) مرفوعا، وإذا قلت: إن زيدا هو القائم، فـ(هو) في محل نصب لكون (زيد) منصوبا.

ولم أقف في معاني القرآن على ما يدل على هذه النسبة، بل الذي وقفت عليه يخالفها، ويدل على أن الفراء يرى رأي جمهور النحويين[٤] من أنه لا محل له من الإعراب، وذلك كقوله عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ**﴾[٥]: "في (الحق) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسما رفعت (الحق) بـ(هو)، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت (الحق)"[٦].

وكقوله: "وقوله: ﴿**إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا**﴾[٧] (أنا) إذا نصبت (أقل) عماد، وإذا رفعت (أقل) فهي اسم"[٨].

وكقوله عند قوله تعالى: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾[٩]: "جعلت (هم) هاهنا عمادا، فنصب الظالمين، ومن جعلها اسما رفع"[١٠].

وإذا عرفنا أن الصلة في اصطلاح الفراء والكوفيين تأتي بمعنى الزيادة[١١]، وإذا

(١) انظر: مغني اللبيب٥/ ٥٧٢.
(٢) انظر: المساعد١/ ١٢٢.
(٣) انظر: همع الهوامع٢/ ٢٣٧.
(٤) انظر: مثلا الكتاب٢/ ٣٩٠، والأصول٢/ ١٢٥، ٢٥٧، والإنصاف٥٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٤، والمباحث الكاملية ٢/ ١٧٨.
(٥) الأنفال:٣٢.
(٦) معاني القرآن١/ ٤٠٩.
(٧) الكهف:٣٩.
(٨) معاني القرآن٢/ ١٤٥.
(٩) الزُّخرُف:٧٦.
(١٠) معاني القرآن٣/ ٣٧.
(١١) انظر: معاني القرآن١/ ٢١، ١٧٢، ٢٤٢، و٣/ ١٣٧، وانظر: مصطلحات النحو الكوفي٣٨.

لا حظنا أن الفراء في تعبيراته السابقة جعل العماد في مقابل الاسم، فإذا لم يكن اسما ـ كما يعبر ـ فهو عماد، ومعلوم أنه إذا لم يكن اسما، فهو إما فعل أو حرف، ولا شك في استبعاد أنه يراه فعلا ، وعلى هذا فلم يتبق إلا أن يكون زائدا بمنزلة الحرف في أنه لا محل له من الإعراب.

(كان) وأخواتها:

٣. حقيقة (ليس).

نسب الزجاجي[١] (ت: ٣٤٠هـ) إلى الفراء أنه يرى أن (ليس) حرف.

وقد تعرض الفراء لـ(ليس) وصرح بفعليتها وجمودها، وقارن بينها وبين (عسى) التي صرح ـ أيضا ـ بفعليتها. قال عند حديثه عن رفع خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) إذا تقدم على اسمها مقارنا بينها وبين (ليس): "وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا وما قائمٌ أخوك. وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل؛ ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك؛ لأنه إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم، فلما لم يكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء. وحسن ذلك في (ليس) أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: لست ولسنا، ولم يمكن ذلك في (ما)"[٢].

وقال عند قراءة[٣] (عَسِيْتُم) بكسر السين في قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ**﴾[٤]: "ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله (قد). قالوا: لُسْتُم يريدون لَسْتُم، ثم يقولون: ليس وليسوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك (عسى) ليس له يفعل، فلعله اجتُرئ عليه كما اجتُرئ على (لَسْتُم)"[٥].

(١) انظر: اللامات ٧.

(٢) معاني القرآن٢ / ٤٣.

(٣) قراءة تنسب لنافع ويعقوب. انظر: القراءات وعلل النحويين فيها ٢ / ٦٣٣، وإتحاف فضلاء البشر٣٩٤.

(٤) محمد: ٢٢.

(٥) معاني القرآن ٣ / ٦٢-٦٣.

٤ . إعمال (ما) إذا تقدم خبرها على اسمها .

نسب أبو حيان[١]، والسلسيلي[٢] (ت : ٧٧٠هـ)، والشيخ خالد الأزهري[٣] (ت : ٩٠٥هـ)، والسيوطي[٤]، والصبان[٥] (ت : ١٢٠٦هـ) إلى الفراء أنه يرى تجويز نصب خبر (ما) إذا تقدم على اسمها . وذكر المرادي[٦] أن النقل اختلف عن الفراء، فنقل عنه الإجازة والمنع .

وكلام الفراء في المعاني صريح في منع النصب وإيجاب الرفع، إذ قال : "وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت : ما سامع هذا وما قائم أخوك"[٧] .

بل إن الفراء مع تعليقه جواز نصب خبر (ما) على صحة حلول الباء ـ منع النصب عند التقديم وإن أجاز تقديم الباء على التوهم . قال : "ألا ترى أنه قبيح أن تقول : ما بقائم أخوك ؛ لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم، فلما لم يمكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء . . . ولو حملت الباء على (ما) إذا وليها الفعل تتوهم فيها ما توهمت في (لا) لكان وجها، أنشدتني امرأة من غنى :

أما واللهِ أَنْ لو كنتَ حُرًّا وما بالحر أنت ولا العَتِيقُ[٨]

فأدخلت الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتها رفعت ولم يقو النصب"[٩] .

(١) انظر : التذييل والتكميل٤ / ٢٦٦ .

(٢) انظر : شفاء العليل١ / ٣٣٠ .

(٣) انظر : التصريح١ / ١٩٨ .

(٤) انظر : همع الهوامع٢ / ١١٣ .

(٥) انظر : الصبان١ / ٢٤٩ .

(٦) انظر : الجنى الداني٣٢٤ .

(٧) معاني القرآن٢ / ٤٣ .

(٨) بيت من الوافر لم أقف على قائله . انظر : إيضاح الشعر٤٤٣، والإنصاف١٦٧، وشرح التسهيل١ / ٣٧٣، والتذييل والتكميل٤ / ٢٧٢، ومغني اللبيب١ / ٢٠٧ . .

(٩) معاني القرآن٢ / ٤٣-٤٤ .

٥. جواز كون (لات) حرف جر.

نسب أبو حيان[١]، وابن هشام[٢] إلى الفراء أنه يجيز مجيء (لات) حرف جر يخفض به أسماء الزمان خاصة كما أن (مذ) و(منذ) كذلك.

ولكن الفراء في معاني القرآن صرح بأن الأصل في (لات) النصب؛ لأنها في معنى (ليس)، وأما الخفض بها فهو لغة حكاها عن بعض العرب. قال: "ومن العرب من يضيف (لات)، فيخفض أنشدوني:

....لات ساعةِ مَنْدَمِ[٣]

ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها؛ لأنها في معنى (ليس)"[٤].

فكلام الفراء واضح بدفع ما نسب إليه من أنه يعامل (لات) معاملة (مذ) و(منذ)، فقصارى ما فيه مما نسب إليه احترام المنقول، أما رأيه فيها فقد بناه على الأكثر من جعل (لات) في معنى (ليس) وعملها كما يراه جمهور النحويين.

ولذلك كان المرادي دقيقا في نقل رأي الفراء، إذ خرج قراءة[٥] جر (الحين) في قوله تعالى: ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاص** ﴾[٦]: بقوله: "وأما الجر فوجهه ما حكاه الفراء أن

(١) انظر: التذييل والتكميل٤ / ٢٩٤، والارتشاف٣ / ١٢١٢.

(٢) انظر: المغني٣ / ٣٦٣.

(٣) لعله جزء من بيت من الكامل لم أقف على قائله، وتتمته:

ولتعرفن خلائقا مشمولة ولتندمن...

انظر: أضداد الأصمعي١٨، وأضداد ابن الأنباري١٦٨، وأضداد أبي الطيب١ / ٤١٣، وأضداد ابن السكيت٧٧.

وهناك بيت آخر من الكامل ـ أيضا ـ يكون (ولات ساعة مندم) في نهاية شطره الأول، ينسب لمحمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل بن مالك أو رجل من طيء وهو:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والظلم مرتع مبتغيه وخيم

انظر: شرح التسهيل١ / ٣٧٧، والعيني٢ / ١٤٦، والخزانة٤ / ١٧٥.

(٤) معاني القرآن٢ / ٣٩٧.

(٥) قراءة شاذة تنسب لعيسى بن عمر. انظر: مختصر في شواذ القراءات٢٩، والبحر المحيط١ / ٣٦٧.

(٦) ص: ٣.

من العرب من يخفض بـ(لات)"[١].

(إن) وأخواتها:

٦. حقيقة (لكن).

نسب السيد البطليوسي[٢]، والمرادي[٣] وأبو حيان[٤] إلى الفراء أنه يرى أن (لكنْ) مركبة من (لكنْ) و(أنّ)، فطرحت الهمزة من (أنّ) وسقطت نون (لكنْ) حين استقبلت ساكنا.

وبالرجوع إلى معاني القرآن وجدته يصرح بأن (لكنّ) أصلها (إنّ) المشددة زيدت عليها لام وكاف فصارت حرفا واحدا، ويستدل على ذلك بدخول اللام في خبرها. قال: "وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها: إن عبد الله قائم، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا؛ ألا ترى أن الشاعر قال:

ولكنني من حبها لعميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إنّ)"[٥].

وهذا الذي صرح به الفراء نسب إلى الكوفيين عامة[٦].

الفاعل:

٧. إعراب الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية.

نسب ابن يعيش[٧](ت:٦٤٣هـ) إلى الفراء أنه يرى أن (أحدا) في قوله

(١) الجنى الداني٤٩٠.

(٢) انظر: إصلاح الخلل١٦٥.

(٣) انظر: الجنى الداني٥٦٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل٥/ ١٠.

(٥) معاني القرآن للفراء١/ ٤٦٥-٤٦٦.

(٦) انظر: اللباب للعكبري١/ ٢٠٦، والتبيين٢٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش٨/ ٧٩، وشرح ألفية ابن معط٩١٠.

(٧) انظر: شرح المفصل٢/ ٨٢.

تعالى: ﴿إِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ﴾(١) مرفوع بما عاد عليه من الفعل بعده، وهو (استجارك)، وهذا يعني ـ كما ذكر ابن يعيش ـ أنه يرى أن (أحدٌ) مبتدأ وجملة (استجارك) خبره.

وما نسبه ابن يعيش للفراء ينسب للكوفيين عامة(٢).

ولكن نص الفراء في المعاني عند هذه الآية صريح في أنه يرى أن (أحدا) فاعل مقدم، وهو الرأي المشهور عن الكوفيين(٣) من جواز تقديم الفاعل. قال الفراء: "وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٤) في موضع جزم وإن فرق بين الجزاء والمجزوم بـ(أحد)، وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إن أخاك ضَرَبْتَ ظَلَمْتَ، والمرفوع مثل قوله: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾(٥). ولو حولت (هلك) إلى (إن يهلك) لجزمته... ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع، تقول: إن عبدالله يَقُمْ يَقُمْ أبوه، ولا يجوز أبوه يَقُمْ، ولا أن تجعل مكان (الأب) منصوبا بجواب الجزاء. فخطأ أن تقول: إن تأتني زيدا تضرب"(٦).

ولعل ابن يعيش التبس عليه رأي الفراء برأي الكسائي(ت:١٨٩هـ) الذي أورده الفراء بعد هذا النص مباشرة ورده، وذلك أن الفراء بعد أن أجاز تقديم المرفوع

(١) التوبة:٦.

(٢) انظر: الإنصاف٤٩٠.

(٣) انظر مثلا: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ١٦٠، وشرح التسهيل٢/ ١٠٨، والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٦.

(٤) التوبة:٦.

(٥) النساء:١٧٦.

(٦) معاني القرآن١/ ٤٢٢.

والمنصوب على فعل الشرط منع تقديمهما على جوابه؛ لأن الجواب ـ كما ذكر ـ إما أن يستقبل بالمجزوم مباشرة أو بالفاء ظاهرة أو مقدرة. قال الفراء: "وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجيز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول. وأجازه في النصب؛ لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام. وليس ذلك كما قال؛ لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلق باسم، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها"(١).

الاستثناء:

٨. حقيقة (إلا) الاستثنائية.

نسب الزجاجي(٢)، والسيرافي(٣) (ت:٣٦٨هـ)، وابن يعيش(٤)، وابن مالك(٥)، والشيخ خالد الأزهري(٦)، والسيوطي(٧) إلى الفراء أنه يرى أن (إلا) الاستثنائية مركبة من (إنَّ) و(لا) العاطفة، فخففت (إنَّ) وأدغمت في (لا)؛ ولهذا فالمستثنى إن كان منصوبا فبـ(إنَّ) وإن كان تابعا ما قبله فبأداة العطف (لا).

ولم أقف على ما نسب إليه في معاني القرآن، والذي وقفت عليه هو قوله: "ونرى أن قول العرب: "إلا" إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدا، وضموا إليها

(١) معاني القرآن١/ ٤٢٢-٤٢٣.

(٢) انظر: اللامات١٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي٣/ ١٠٨ب.

(٤) انظر: شرح المفصل٢/ ٧٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل٢/ ٢٧٩.

(٦) انظر: التصريح١/ ٣٤٩.

(٧) انظر: همع الهوامع٣/ ٢٥٢.

(لا)، فصارا جميعا حرفا واحدا، وخرجا من حد الجحد إذا جمعتا فصارا حرفا واحدا"[١].

وقول الفراء هنا صريح في أن (إلا) مركبة من (لا) و(إنْ) النافية لا المخففة من الثقيلة، وفي أن الحرفين قد زال عنهما النفي بسبب الإدغام، فكيف يقال: إنه ينصب المستثنى (إنَّ)، ويبقي عمل الحرفين المدغمين.

٩. نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ.

نسب الرضي[٢] (ت:٦٨٦هـ)، وابن جمعة الموصلي[٣] (ت:٦٩٦هـ)، وأبوحيان[٤]، والبغدادي[٥] (ت: ١٠٩٣هـ) إلى الفراء أنه يرى نصب ما بعد إلا في الاستثناء المفرغ على الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيدا.

ولم أقف في المعاني على ما يثبت هذه النسبة، بل ما وقفت عليه مخالف لهذه النسبة، حيث قال: "والوجه في (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإن كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها... وإذا لم تر قبل (إلا) اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلا زيد، رفعت (زيدا) لإعمالك (قام)؛ إذ لم تجد (قام) اسما بعدها. وكذلك ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك"[٦].

التمييز:

١٠. تقديم التمييز على عامله.

نسب ابن السراج[٧] (ت:٣١٦هـ) إلى الفراء أنه يجيز تقديم التمييز على

(١) معاني القرآن٢/ ٣٧٧.
(٢) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق١م٢/ ٧٥٥.
(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط١/ ٥٩٨.
(٤) انظر: النكت الحسان١٠٥.
(٥) الخزانة٣/ ٣٧٥.
(٦) معاني القرآن١/ ١٦٦-١٦٧.
(٧) انظر: الأصول٢/ ٢٣٠.

عامله، فيجوز عنده ـ كما نسب له ابن السراج ـ أن تقول في نحو: وجع عبدالله رأسه: رأسه وجع عبدالله، وأن تقول في نحو: طاب زيد نفسا: نفسا طاب زيد.

ولم أقف في معاني القرآن إلا على ما يخالف هذه النسبة؛ إذ قال فيه عند قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾(١): "العرب توقع (سفه) على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: ﴿ **بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا** ﴾(٢)، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضقت به ذرعا، وقوله: ﴿ **فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا** ﴾(٣)، فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندا إليك، فقلت: ضقت، جاء الذرع مفسرا؛ لأن الضيق فيه، كما تقول: هو أوسعكم دارا... ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيه سفه زيد، كما لا يجوز (دارا أنت أوسعهم)؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة، ولا يجاوزه"(٤).

وما نسبه ابن السراج إلى الفراء نسب إلى الكسائي(٥) (ت:١٨٩هـ).

ونسب غير(٦) ابن السراج إلى الفراء ما يوافق نصه في المعاني.

الإضافة:

١١. إضافة الوصف ذي اللام إلى كل معرفة.

نسب ابن الحاجب(٧) (ت:٦٤٦هـ)، وابن مالك(٨)، وأبوحيان(٩)،

(١) البقرة:١٣٠.

(٢) القصص:٥٨.

(٣) النساء:٤.

(٤) معاني القرآن١/ ٧٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٧٦، والتذييل والتكميل٨/ ١٨٠، والارتشاف ٣/ ١٥٠٥، والأشموني٢/ ١٥٥، وهمع الهوامع١/ ٢٢٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل٢/ ٣٩٨، والارتشاف٣/ ١٥٠٥.

(٧) انظر: الأمالي النحوية له٢/ ١٠٨، ٤/ ٥٤.

(٨) انظر: شرح التسهيل٣/ ٨٦.

(٩) انظر: التذييل والتكميل١٠/ ٣٤٦.

والسلسيلي[١]، والشيخ خالد الأزهري[٢]، والسيوطي[٣]، وصدر الدين الكنغراوي[٤] (ت:١٣٤٩هـ) إلى الفراء أنه يجيز إضافة الوصف المحلى باللام إلى المعارف كلها.

ولم أقف على هذه النسبة في المعاني، والذي وقفت عليه يجعل في هذه النسبة نظرا؛ لأنه ـ كما نص في المعاني ـ لا يجيز إضافة الوصف المحلى باللام إلى كل معرفة، وإنما إلى ما فيه اللام أو إلى الضمير. قال عند قوله تعالى: ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةِ**﴾[٥]: "خفضت (الصلاة) لما حذفت النون... ولو نصبت (الصلاة) وقد حذفت النون كان صوابا... وإنما جاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب. فيقولون: هو الآخذ حقَّه فينصبون الحق، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة"[٦].

فهو هنا قد صرح بأنه لا يجوز إلا النصب في هذا المثال ونحوه، الأمر الذي يدل على أنه لا يجيز إضافة الوصف المحلى باللام ، وقد أكد ذلك بقوله: "لا يقولون إلا ذاك والنون مفقودة"، يعني: مع حذف النون ـ وهي التنوين ـ المؤهل حذفها للإضافة فالوصف المحلى باللام لم يضف.

ثم بعد ذلك تعرض لما إذا كان المضاف إليه محلى بـ(أل) أو ضمير، فنص على أنه لم يسمع الإضافة إلا فيما كان المضاف إليه محلى بـ(أل)، حيث قال: "ولو خفض في الواحد لجاز ذلك، ولم أسمعه إلا في قولهم: هو الضارب الرجل، فإنهم

(١) انظر: شفاء العليل٢/ ٦٣٠.
(٢) انظر: التصريح٢/ ٣٠.
(٣) انظر: همع الهوامع٤/ ٢٧٥.
(٤) انظر: الموفي في النحو الكوفي٥٣.
(٥) الحج:٣٥.
(٦) معاني القرآن٢/ ٢٢٥، ٢٢٦.

يخفضون الرجل وينصبونه"(١)، وقال عن المضاف إليه إذا كان ضميرا: "فإذا أضافوه إلى المكني قالوا: أنت الضاربه، وأنتما الضارباه، وأنتم الضاربوه، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع. ولو نويت بها النصب كان وجها؛ وذلك أن المكني لا يتبين فيه الإعراب، فاغتنموا الإضافة؛ لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال"(٢).

وعلى هذا فكلام الفراء يدل على أنه لا يجيز إضافة الوصف المحلى بـ(أل) إلا إلى المحلى بها أو بالضمير.

إعمال اسم الفاعل:

١٢. إعمال صيغة المبالغة.

نسب ثعلب(٣) (ت:٢٩١هـ)، والزجاجي(٤) إلى الفراء أنه يمنع إعمال صيغة المبالغة، وأنه يرى أن المنصوب بعدها بفعل مضمر.

ولكن كلام الفراء في المعاني يدل على خلاف ما نسب إليه، إذ لم يذكر أن المنصوب بعد صيغة المبالغة بفعل مضمر، وإنما نص على عملها، ولكنه قيده بالشعر. قال عند قوله تعالى: ﴿**لاَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا**﴾(٥): "حدثت عن الأعمش أنه قال: بلغنا عن علقمة أنه قرأ: (لَبِثِين)(٦)، والناس بعد يقرؤون: (لابثين)، وهو أجود الوجهين؛ لأن (لابثين) إذا كانت في موضعِ تَقَعُ فتنصب كانت بالألف، مثل: الطامع، والباخل عن قليل. واللبث: البطيء، وهو جائز، كما يقال: رجل

(١) انظر: معاني القرآن٢ / ٢٢٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: مجالس ثعلب١ / ١٢٤، ١٩٦.

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله ٤٣.

(٥) النبأ:٢٣.

(٦) قرأها حمزة من السبعة، وقرأ الباقون (لابثين). انظر: السبعة٦٦٨، والقراءات وعلل النحويين فيها ٢ / ٧٤٢.

طمع وطامع. ولو قلت: هذا طمع فيما قبلك كان جائزا، وقال لبيد:

أو مِسْحَلٌ عَمِلٌ عُضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهَا نَدَبٌ له وكُلُومُ(١)

فأوقع (عمل) على العضادة، ولو كان (عاملا) كان أبين في العربية، وكذلك إذا قلت للرجل: ضراب، وضروب فلا توقعنهما على شيء؛ لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فعل، أنشدني بعضهم:

وبالفأس ضَرَّابٌ رُؤوسَ الكَرَانِفِ(٢)"(٣).

ولعل الرضي لم يطلع على هذا النص حين قال: "وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل، ومنعه الفراء لضعفها، وهذا دليل على العمل لها عنده"(٤)، وإلا لجزم بأن الفراء يعملها.

التعجب:

١٣. التعجب مما كان الوصف منه على وزن أَفْعَل فَعْلاء.

نسب مكي بن أبي طالب القيسي(٥) (ت: ٤٣٧هـ) إلى الفراء أنه يجيز التعجب مما كان الوصف منه على أفعل فعلاء مطلقا، وأنه حكى: ما أعماه وما أعوره.

وبالرجوع إلى معاني القرآن وجدناه يقول عند قوله تعالى: ﴿**وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلا**﴾(٦): "والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك

(١) بيت من الكامل للبيد العامري كما في ديوانه١٢٥، وانظره منسوبا إليه في: إصلاح الخلل٢٠٧، والأشموني٢/ ٢٩٨، والخزانة٨/ ١٦٩. ونسب لابن أحمر في: الكتاب١/ ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش٦/ ٧٢. وانظره بلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه للنحاس١١٧، والمساعد٢/ ١٩٤. ويروى (شنج) مكان (عمل).

(٢) عجز بيت من الطويل، قائله: معدان بن عبيد الطائي، وصدره: (من الزُّعْبِ لم يضرب عدوا بسيفه). انظر: تهذيب الألفاظ١/ ٢٥٢، وتهذيب اللغة للأزهري مادة (زعب)، واللسان مادة (زعب).

(٣) معاني القرآن٣/ ٢٢٨.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢/ ١/ ٧٣٦.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن١/ ٣٣٤.

(٦) الإسراء:٧٢.

قالوه في كل فاعل وفعيل، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف... وإنما جاز في العمى لأنه لم يرد به عمى العين، إنما أراد به ـ والله أعلم ـ عمى القلب. فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا تقل: هو أعمى منه في العين. فذلك أنه لما جاء على مذهب أحمر وحمراء ترك فيه أفعل منك كما ترك في كثيره. وقد تلقى بعض النحويين يقول: أجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق لأنا قد نقول: عَمِيَ وزَرِقَ وعَرِج وعَشِيَ، ولا نقول: صَفِرَ ولا حَمِرَ ولا بَيِضَ. وليس ذلك بشيء، إنما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقل أو يكثر، فيكون (أفعل) دليلا على قلة الشيء وكثرته؛ ألا ترى أنك قد تقول: فلان أقوم من فلان وأجمل؛ لأن قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقول لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا. فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان الإجازة"(١).

ويظهر بجلاء من نصه هذا أنه يمنع ذلك وينسب الإجازة إلى بعض النحويين ويردها، ولكنه بعد ذلك احترم ما جاء من ذلك في الشعر.

(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما:

١٤. (نعم) و(بئس) بين الفعلية والاسمية.

يظهر من نص أبي بكر بن الأنباري (ت: ٣٢٧هـ) في كتابه الواسط الذي نقله عنه ابن الشجري أنه ينسب إلى الفراء أنه يرى اسميتهما، حيث قال: "ومما يؤيد قول الفراء قول العرب: يا نعم المولى ونعم النصير، فنداؤهم (نعم) يدل على الاسمية فيها؛ لأن الفعل لا ينادى"(٢).

ونقل ثعلب عن الفراء أن أعرابيا بشر بابنة ولدت له، فقيل له: نعم الولد هي! فقال: والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة"(٣).

(١) معاني القرآن ٢/ ١٢٧–١٢٨.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥.

(٣) المصدر السابق.

وقد نقل الزجاجي(١) عن ثعلب قول الفراء باسميتهما.

ولعل هذا هو السبب في جعل هذه النسبة هي المشهورة عن رأي الفراء والكوفيين عند المتأخرين من النحويين كابن الشجري(٢)، وأبي البركات الأنباري(٣)، والعكبري(٤)، وابن مالك(٥)، والرضي(٦)، وأبي حيان(٧). وقد استمرت هذه الشهرة عند المعاصرين ممن تعرضوا لهذه المسألة كالدكتور أحمد مكي الأنصاري(٨)، والدكتور محمود محمد الطناحي(٩).

أما الفراء فقد تعرض لذلك في معاني القرآن في أكثر من موضع وكلها تدل على أن رأيه فيهما الفعلية لا الاسمية، ومن دلائل ذلك ما يأتي:

١. أنه صرح بفعليتهما في قوله: "ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفا للدار. وكذلك نقول: نعم الدار منزلك، فتذكر فعل الدار إذا كانت وصفا للمنزل... ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوما ونعموا قوما. وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحَّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن (بئس) و(نعم) دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل قاما وقعدا. فهذا في (نعم) و(بئس) مطرد كثير"(١٠).

٢. أنه نص على أنهما فعلان غير متصرفين وشبههما بـ(عسى) التي سبق أن

(١) انظر: مجالس العلماء ٤٨.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٤٠٤.

(٣) انظر: الإنصاف٨٤.

(٤) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين٢٧٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/ ٥.

(٦) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٢/ ٢/ ١١١٤.

(٧) انظر: التذييل والتكميل١٠/ ٧٠، والارتشاف٤/ ٢٠٤١.

(٨) انظر: أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة٤١٣.

(٩) انظر: تعليقه في الحاشية الثانية في أمالي ابن الشجري٢/ ٤٠٤.

(١٠) معاني القرآن١/ ٢٦٧-٢٦٨.

نص على فعليتها وجمودها. قال: "والعرب توحد (نعم) و(بئس) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنِعْموا قوما، ونعم قوما، وكذلك (بئس). وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم؛ ألا ترى أن لفظهما لفظ (فعل) وليس معناهما كذلك، وأنه لا يقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل. ونظيرهما ﴿**عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ**﴾(١)... ألا ترى أنك لا تقول: هو يعسى كما لم تقل: يبأس"(٢).

٣. أنه قرنهما بأفعال لا خلاف في فعليتها، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿**كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا**﴾(٣): "وكل ما في القرآن من قوله: ﴿**وَكَفَى بِرَبِّكَ**﴾(٤)، ﴿**وَكَفَى بِاللّه**﴾(٥) و﴿**كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ**﴾(٦)، فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعا... وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأَكْرِمْ به رجلا، وبئس به رجلا، ونعم به رجلا، وطاب بطعامك طعاما، وجاد بثوبك ثوبا"(٧).

٤. أنه يرى أن الفعل المبني على (فَعُلَ) كـ(حَسُنَ) و(كَبُرَ) له حكم (نعم) و(بئس)، وقد نص على فعلية هذه الأفعال. قال عند قوله: ﴿**كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا**﴾(٨): "فـ(أن) في موضع رفع؛ لأن (كبر) بمنزلة قولك: بئس رجلا أخوك"(٩).

(١) الحجرات: ١١.
(٢) معاني القرآن٢/ ١٤١-١٤٢.
(٣) الإسراء:١٤.
(٤) الإسراء:١٧.
(٥) النساء:٦.
(٦) الإسراء:١٤.
(٧) معاني القرآن٢/ ١١٩.
(٨) الصف:٣.
(٩) معاني القرآن٣/ ١٥٣.

وقال في موضع آخر" وقوله: ﴿**نِعْمَ الثَّوَابُ**﴾(١) ولم يقل: نعمت الثواب، وقال: ﴿**وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا**﴾(٢)، فأنث الفعل على معنى الجنة، ولو ذُكّر بتذكير المرتفق كان صوابا، كما قال: ﴿**وَبِئْسَ الْمِهَاد**﴾(٣)، ﴿**وَبِئْسَ الْقَرَار**﴾(٤)، ﴿**وَبِئْسَ الْمَصِير**﴾(٥)"(٦).

٥. أنه نص على إعمالهما ونحوهما عمل الفعل، حيث قال: "وبناء (نعم) و(بئس) ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة"(٧)، وقال: " وقوله: ﴿**كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ**﴾(٨) أضمر في (كَبُر) اسما يكون مرفوعا"(٩).

النعت:

١٥. نعت الضمير.

نسب أبو جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ) إلى الفراء والكسائي أنهما يجيزان نعت الضمير، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا**﴾(١٠): "وأجاز الفراء والكسائي: (إنا كلا فيها)، بالنصب على النعت. قال أبوجعفر: وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت المضمر"(١١).

(١) الكهف:٣١.

(٢) الكهف:٣١.

(٣) آل عمران:١٢.

(٤) إبراهيم:٢٩.

(٥) البقرة:١٢٦.

(٦) معاني القرآن ٢/ ١٤١.

(٧) معاني القرآن١/ ٢٦٧.

(٨) الصف:٣.

(٩) معاني القرآن٣/ ١٥٣.

(١٠) غافر:٤٨.

(١١) إعراب القرآن للنحاس٧٧٧.

وإذا رجعنا لكلام الفراء عن هذه الآية في المعاني وجدناه يقول: "رفعت (كل) بـ(فيها)، ولم تجعله نعتا لـ(إنا)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر (إنا) (فيها)، ومثله: ﴿**قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾(١) ترفع (كله لله) وتنصبه على التفسير"(٢).

ولعل النحاس رأى الفراء عبر بالنعت فظن أنه يقصد النعت المصطلح المعروف، والصحيح أن الفراء لا يقصد ذلك، وإنما يقصد بالنعت التوكيد، يدل على ذلك قوله في موضع آخر: "وقوله: ﴿**قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾(٣) فمن رفع جعل (كل) اسما فرفعه باللام في (لله)...ومن نصب (كله) جعله من نعت (الأمر)"(٤).

وقال عند قول الشاعر:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ
أَنْ ليس وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ(٥)

"فأتبع (كل) خفض (الزوجات)، وهو منصوب لأنه نعت لـ(ذوي)"(٦).

وقد تعرض مكي بن أبي طالب القيسي(٧) لرأي الفراء هذا، ونص على أن الكوفيين يسمون التأكيد نعتا.

١٦. نعت (من) و(ما).

نسب ابن السراج إلى الفراء أنه أجاز نعت (من) و(ما) المعرفتين قياسا؛ إذ نقل

(١) آل عمران: ١٥٤.
(٢) معاني القرآن٣/ ١٠.
(٣) آل عمران: ١٥٤.
(٤) معاني القرآن١/ ٢٤٣.
(٥) بيت من البسيط، قائله: أبو الجراح العقيلي كما في معاني القرآن٢/ ٧٥، وتهذيب الألفاظ١/ ٤٨٠، والمساعد٢/ ٤٠٤. وانظره بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣١٠، وتذكرة النحاة٥٣٧، وشفاء العليل٢/ ٧٤٩.
(٦) معاني القرآن٢/ ٧٥.
(٧) انظر: إعراب مشكل القرآن٢/ ٦٧٣.

عنه أنه قال: "من نعت (من) و(ما) على القياس لم نردد عليه، ونخبره أنه ليس من كلام العرب"(١)، ونقل عنه ـ أيضا ـ أنه قال: "وإنما جاز في القياس لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن ينعته"(٢).

ولم أقف على ما يثبت هذه النسبة في معاني القرآن، والذي وقفت عليه يخالفها؛ لأن الفراء قال: "والعرب ترد الاسم إذا كان معرفة على (من) يريدون التكرير. ولا يكون نعتا؛ لأن (من) قد تكون معرفة، ونكرة، ومجهولة، ولا تكون نعتا، كما أن (الذي) قد يكون نعتا للأسماء، فتقول: مررت بأخيك الذي قام، ولا تقول: مررت بأخيك من قام. فلما لم تكن نعتا لغيرها من المعرفة لم تكن المعرفة نعتا لها"(٣).

العطف:

١٧. الفصل بين حرف العطف والمعطوف المفرد.

نسب أبو حيان(٤)، وابن عقيل(٥) إلى الفراء أنه يجيز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بشبه الجملة نحو: مررت بعمرٍو اليوم وأمس زيدٍ، وأنه حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿**فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوب**﴾(٦) إذ يرى ـ كما نسبوا له ـ أن (يعقوب) مجرور على العطف على (إسحق) بالواو مع أنه فصل بين الواو والمعطوف بالجار والمجرور.

وبالرجوع إلى معاني القرآن لا نجد ما يؤيد هذه النسبة، بل نجد ما يخالفها، فقد تعرض الفراء للآية السابقة في موضعين، قال في الموضع الأول: "والوجه رفع

(١) الأصول٢/ ٣٤٢.
(٢) السابق.
(٣) معاني القرآن١/ ٤٢٧-٤٢٨.
(٤) انظر: الارتشاف٤/ ٢٠٢٤.
(٥) المساعد٢/ ٤٧٨.
(٦) هود: ٧١.

(يعقوب). ومن نصب نوى به النصب، ولم يجز الخفض إلا بإعادة الباء: ومن وراء إسحاق بيعقوب. وكل شيئين اجتمعا قد تقدم أحدهما قبل المخفوض الذي ترى أن الإضمار فيه يجوز على هذا. ولا تبال أن تفرق بينهما بفاعل أو مفعول أو بصفة. فمن ذلك أن تقول: مررت بزيد وبعمرو ومحمد أو وعمرو ومحمد. ولا يجوز مررت بزيد وعمرو وفي الدار محمد، حتى تقول: بمحمد. وكذلك: أمرت لأخيك بالعبيد ولأبيك بالورق. ولا يجوز: لأبيك الورق"(١).

وقال في الموضع الثاني: "وقوله: (يعقوب) يرفع وينصب. وكان حمزة ينوي به الخفض، يريد: ومن وراء إسحق بيعقوب. ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء"(٢).

النداء:

١٨. نداء النكرة غير المقصودة.

نسب الرضي(٣) وأبو حيان(٤) والبغدادي(٥) إلى الفراء أنه يمنع نداء النكرة إلا إذا كانت موصوفة أو مقصودة.

وبالرجوع إلى معاني القرآن وجدنا الفراء يقول عند قوله تعالى: ﴿**يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ**﴾(٦): "وقرأ بعضهم: (يا حسرة العباد)، والمعنى في العربية واحد. والله أعلم. والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، ويا راكبا على البعير أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون. أنشدني بعضهم:

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٩٧.

(٢) السابق٢ / ٢٢.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب١ / ١ / ٤٢٣.

(٤) انظر: الارتشاف٤ / ٢١٨٤.

(٥) انظر: الخزانة٢ / ١٩٤.

(٦) يس: ٣٠.

يـــا سَـــيِّـــدًا مـــا أنت مِنْ سَـــيِّـــدٍ
مُـوَطَّـــأُ الأعـقـاب رَحْبِ الـذِّرَاع(١)

...أنشدنيه بعض بني سليم (موطأ) بالرفع، وأنشدنيه الكسائي (موطأ) بالخفض"(٢).

فالفراء هنا ذكر أن رفع النكرة غير الموصوفة (أي: بناؤها على الضم) أكثر من نصبها عند العرب، ولم ينص على منع ذلك، والدليل ما استشهد به من بيت الشعر.

أسماء الأفعال:

١٩. تقديم معمول اسم الفعل عليه.

اعترض البغدادي أبا البركات الأنباري(٣) في نسبته منع جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه إلى البصريين والفراء، مبينا أن الفراء يجيز ذلك كأصحابه الكوفيين، وذلك بعد أن أورد نصا للفراء في المعاني يستدل به على ذلك. قال البغدادي: "وقد بين الفراء مذهب الكوفيين في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿**كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ**﴾(٤) من سورة النساء. قال: (قوله: كتاب الله عليكم،كقولك: كتابا من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو زيدا دونك، وهو جائز كأنه منصوب بفعل مضمر قبله، وقال الشاعر:

(١) بيت من السريع من مفضلية للسفاح بن بكير اليربوعي. ونسب لامرأة في ابنها وزوجها، ونسب لرجل من قريع. انظر: المفضليات٣٢٣، وإيضاح شواهد الإيضاح٢٥٦، والمصباح لابن يسعون١/ ٤٦٩. وانظره دون نسبة في: الإيضاح للفارسي٢٣٤، وشرح التسهيل٣/ ٣٢، والتذييل٩/ ١٠٥.

(٢) معاني القرآن٢/ ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) انظر: الإنصاف١٨٧.

(٤) النساء:٢٤.

يـا أَيُّـهَـا المـائِحُ دَلْـوِي دُوْنَـكَـا (١).

(الدلو) رفع كقولك: زيد فاضربوه، هذا زيد فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا، وتنصب (الدلو) بمضمر في الخلفة، كأنك قلت: دونك دلوي دونك)(٢)"(٣).

ثم قال: "وقوله [يعني الأنباري]: إن الفراء تبع البصريين، مخالف لنص كلامه؛ فإنه صرح بجواز عمله مؤخرا ومحذوفا"(٤).

والبغدادي على هذا يرى أن نص الفراء السابق صريح في إجازة تقديم اسم الفعل عليه، ولا أدري من أين فهم البغدادي هذه الصراحة، فإن كان فهمها من قوله: "(قوله: **كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُم**، كقولك: كتابا من الله عليكم"، فالفراء لا يقصد أن (كتابا) معمول (عليكم)، وإنما يقصد أن (كتابا) مفعول مطلق؛ لقوله بعد هذا: " وقد قال بعض أهل النحو: معناه عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب"، وإن كان فهمها من قوله: "وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو زيدا دونك، وهو جائز"، فالفراء لم يجعل المتقدم في هذا القليل معمول اسم الفعل المذكور، وإنما جعله معمول فعل مضمر يفسره المذكور، إذ قال: "معمول فعل مضمر"، وقال: "وتنصب (الدلو) بمضمر في الخلفة، كأنك قلت: دونك دلوي دونك".

والعجيب أن البغدادي قال بعد إيراد نص الفراء: "وتعقبه [يعني الفراء] الزجاج في تفسيره قال في ﴿**كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُم**﴾: (منصوب على التوكيد محمول على

(١) بيت من الرجز نسب في أمالي ابن الشجري٣/ ١٤٠، ونسب في الدرر ٢/ ١٣٨، والعيني٤/ ٣١١ لجارية من مازن. وخطأ البغدادي هذه النسبة في الخزانة٦/ ٢٠٧، وذكر أنه لراجز جاهلي من بني أسيد ابن عمرو بن تميم، وهو كذلك في شرح الحماسة للتبريزي٢/ ٥٠، ومعاني أبيات الحماسة٢٦٢. وانظره دون نسبة في: الإنصاف١٨٧، وعمدة الحافظ٢/ ٧٣٩، وأوضح المسالك٤/ ٨٨.

(٢) معاني القرآن١/ ٢٦٠.

(٣) الخزانة٦/ ٢٠١.

(٤) السابق.

المعنى؛ لأن المعنى حرمت عليكم أمهاتكم، كتب الله عليكم هذا كتابا، وقد يجوز أن يكون منصوبا على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسرا له، فيكون المعنى: الزموا كتاب الله عليكم. ولا يجوز أن يكون منصوبا بـ(عليكم)؛ لأن قولك: عليك زيدا ليس له ناصب في اللفظ متصرف، فيجوز تقديم منصوبه)[1]"[2].

والتوافق ظاهر بين نص الفراء والزجاج. وليس في معاني القرآن للزجاج أدنى إشارة إلى أنه يتعقب الفراء. كيف يتعقبه وهو موافق له في الرأي؟

ومما يؤكد هذا التوافق ـ أيضا ـ قول الفراء في موضع آخر عند قوله تعالى: ﴿**كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾[3]: "هذا أمر من الله عز وجل، كقولك: عليكم أنفسكم، والعرب تأمر من الصفات بـ(عليك)، و(عندك)، و(دونك)، و(إليك)، يقولون: إليك إليك، يريدون: تأخر، كما تقول: وراءك وراءك. فهذه الحروف كثيرة...ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها"[4].

وقوله عند قوله تعالى: ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ**﴾[5]: "ولو نصبته وأنت تأمر باتباعه ولزومه كان صوابا، كما قال الله: ﴿**كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**﴾[6]، أي: الزموا كتاب الله"[7].

وقد نسب هذا الرأي إلى الفراء ـ كما في المعاني ـ غير ابن الأنباري ابن عقيل[8]، والسلسيلي[9].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/ ٣٦.
(٢) الخزانة٦/ ٢٠١.
(٣) المائدة:١٠٥.
(٤) معاني القرآن١/ ٣٢٢-٣٢٣.
(٥) الزُّمَر:١.
(٦) النساء:٢٤.
(٧) معاني القرآن٢/ ٤١٤.
(٨) انظر: المساعد٢/ ٦٥٧.
(٩) انظر: شفاء العليل٢/ ٨٧٦.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد دراسة هذه المسائل يمكن أن أخلص إلى أن أسباب نسبة هذه الآراء إلى الفراء وفي معانيه ما يخالفها تتلخص فيما يأتي:

١. عدم فهم المقصود من مصطلح الفراء[١].

٢. فهم نص الفراء على غير وجهه[٢].

٣. عدم الاطلاع على نص الفراء في المعاني.

على أنه مما يجدر التنبيه له أن هذا لا يعني القطع بنفي نسبة هذه الآراء إليه؛ لأنه يمكن أن تكون هذه الآراء فيما لم يصل إلينا من كتبه المفقودة، أو أنه قالها في درس من دروسه، وخصوصاً إذا علمنا أن ممن نسب إليه بعض هذه الآراء ثعلبا، وهو في حكم تلاميذه، وقد أشار إلى شيء من هذا السمين الحلبي[٣] معللا اختلاف النقل عن الفراء، ولكن هذا ظن يحتاج إلى دليل، والموثق بالدليل هو ما وضحته في هذا البحث.

ومما يجدر التنبيه له ـ أيضا ـ هو أنه لا يمكنني ادعاء الإحاطة بهذا الموضوع، ولكن حسبي أني اجتهدت في تمهيد الطريق لمن يريد الشروع في الاستقصاء أو توسيع الموضوع إلى ما نسب إلى الفراء وفي كتبه ما يخالفه.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر: مسألة نعت الضمير.

(٢) انظر: مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٩٥.

ثبت المصادر والمراجع

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، تأليف: د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة: منشورات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، د.ط، ١٣٨٤هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن عبدالغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، بيروت: دار الندوة، د.ط، د.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ.
- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقيق: د. عبدالحسين المبارك، دمشق: دار الفكر، د.ط، ٢٠٠٩م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة ابن عبدالله النشرتي، الرياض: دار المريخ، ط١، ١٣٩٩هـ.
- الأصول، لابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- الأضداد، للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، تحقيق: أوجست هفنر، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٩١٣م.
- الأضداد، للأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤٠٧هـ.
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ.

– الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت: مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ.
– الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، د.ت.
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.
– إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
– الإيضاح العضدي، للفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر،ط٢، ١٤٠٨هـ.
– البحر المحيط لأبي حيان، طبعة دار الفكر.
– تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.
– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان: ط١، ١٤٢١هـ.
– تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي (١٠مجلدات)، طبعت المجلدات من(١–٥) في دمشق: دار القلم، والمجلدات من (٦–١٠) في الرياض: دار كنوز أشبيليا.
– التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.

- تهذيب الألفاظ= كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ، لابن السكيت، وقف على طبعه وجمع رواياته: لويس شيخو اليسوعي، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ومكة المكرمة: المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، د.ط، د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية فيصل البابي الحلبي، د.ط، د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، د.ط، ١٤٢١هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت، د.ط، ١٩٦٢م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، ط٢، د.ت.
- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، د.ت.
- شرح ألفية ابن معط، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة- هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ.

– شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور(الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ.
– شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت.
– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحي بشير مصري، الرياض– مطبوعات جامعة الإمام ، ط١، ١٤١٤هـ.
– شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، بغداد: مطبعة ا لعاني، د.ط، ١٩٧٨م.
– شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة– مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز.
– شرح كتاب سيبويه للسيرفي، مخطوط، ومنه مصورة عن دار الكتب في المكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت الرقم: ١٠٢٩٦– ١٠٣٠٠.
– شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، تأليف: ابن هشام، تحقيق: د. صلاح رواي، د.م، ط٢، د.ت.
– الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة– مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ.
– العيني=ضمن حاشية الصبان.
– القراءات وعلل النحويين فيها المسمى علل القراءات، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، د.م، ط١، ١٤٢١هـ.
– الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة– مطبعة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ.
– اللامات، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت: دار صادر، ط٢، ١٤١٢هـ.

- لسان العرب، لابن منظور، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المباحث الكاملية، للورقي، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، رسالة دكتوراه ١٣٩٨هـ مقدمة إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصر: دار المعارف، ط٤، ١٤٠٠هـ.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الكويت: وزارة الإعلام، ط٢، ١٩٨٤م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د. محمد بن كامل بركات، جدة- مطبوعات جامعة الملك عبدالعزيز بدار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، للقيسي، تحقيق: د. صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٨هـ.
- المصباح لما اعتم على شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ.
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، تأليف: د. عبدالله بن حمد الخثران، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١١هـ.
- معاني أبيات الحماسة، لأبي عبدالله النمري، تحقيق: د. عبدالله عسيلان، مصر: مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية مركز تحقيق التراث، ط٣، ١٤٢٢هـ.

– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لا بن هشام، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، الكويت– مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٤٢١هـ.
– المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، بيروت، ط٦، د.ت.
– الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، شرحه: محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي.
– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، القاهرة– عالم الكتب، ١٤٢١هـ.